

واقع و آفاق القطاع الصناعي الجزائري في ظل الشراكة الأورو-متوسطة

أبحري سفيان

أستاذ مساعد قسم — أ —

جامعة بومرداس كاية العلوم الاقتصادية ،

علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم علوم التسيير

المقدمة

يحتل القطاع الصناعي جزءا هاما و بارزا في الإقتصاد و لأنه يدخل في مسألة إستغلال الموارد الإقتصادية ، وبالنظر لمحدودية هذه الموارد فإن إستغلال الكفؤ لها و الحصول على أقصى العوائد يمثل هدفا مركزيا على كافة الوحدات الإقتصادية لما له من تأثيرات على الجوانب المختلفة في الحياة الإقتصادية سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك أو الإقتصاد ككل و على هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة أداء قطاع الصناعة مركزة على فترتين الأولى (2000 □ 2004) و هي الفترة التي تمثل المرحلة قبل دخول إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ أما الفترة الثانية (2005 □ 2008) و هي الفترة التي تمثل المرحلة ما بعد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ، وذلك من خلال دراسة وتحليل تطور مساهمة

قطاع الصناعة (الإستخراجية و التحويلية) في كل من الناتج الداخلي الخام و التوظيف ، بالإضافة إلى تحديد التحديات التي تواجه قطاع الصناعة في الوقت الراهن و في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و في المستقبل المنظور كل ذلك بمهدف محاولة طرح بعض الحلول المقترحة في ظل سمات الإقتصاد الوطني بشكل عام و القطاع الصناعي بشكل خاص من أجل إنتشال القطاع الصناعي من الوضع الراهن و المساهمة مع بقية قطاعات الإقتصاد الأخرى في تحقيق نمو إقتصادي حقيقي و مستدام .

منهجية الدراسة

تتكون الدراسة من قسمين رئيسيين : القسم الأول : يشمل دراسة و تحليل أداء القطاع الصناعي بين الفترتين (2000 - 2004) ! (2005 - 2008) ، و ذلك من حيث معدلات النمو ، مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام و في التوظيف و قيمة المبادلات التجارية المتعلقة بالقطاع الصناعي مع الإتحاد الأوروبي أي قبل و بعد دخول إتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ أما القسم الثاني : يتضمن الآفاق المستقبلية و تحديد فرص الإستثمار الواعدة في مختلف الأنشطة الصناعية ، و أخيرا تحديد الخطوات و الإجراءات الفعالة ، كل ذلك بمهدف تطوير و استغلال الموارد المتاحة في القطاع الصناعي من أجل المساهمة في تحقيق نمو أقتصادي أكبر

علما بأن التحليل في هذه الدراسة يعتمد بشكل أساسي على البيانات المتاحة و الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS

القسم الأول : واقع أداء القطاع الصناعي قبل و بعد دخول إتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

أولا : أهمية القطاع الصناعي الجزائري .

يعتبر النشاط الإقتصادي الصناعي في الجزائر من أهم الأنشطة الإقتصادية ، ويستمد قطاع الصناعة في الجزائر أهميته الإقتصادية و الإجتماعية من خلال المؤشرات التالية .

1 - تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر :

يوضح الجدول رقم (1) تطور متوسط الإنتاج المحلي الصناعي خلال متوسط الفترة الزمنية (2000 - 2004) ! (2005 - 2008) .

الجدول رقم (1) : تطور متوسط الناتج الصناعي الجزائري

الوحدة : مليون دولار

البيان الفترة	قيمة متوسط الإنتاج الصناعي الجزائري	قيمة متوسط الإنتاج الداخلي الجزائري الإجمالي	%
متوسط الفترة □ 2000 (2004	القطاع الصناعي : 26485,36 - الإستخراجي : 1: 22963,16 - التحويلي : 23522,2	64002,4	41,38
متوسط الفترة □ 2005 (2008	القطاع الصناعي 62639,75 - الإستخراجي : 1: 57906,75 - التحويلي : 24733	102997,25	60,81

المصدر : من إجتهد الباحث إعتماذا على :-

- الديوان الوطني للإحصائيات dz.ONS.WWW

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين moc,gro.tenofira.WWW

يتضح من خلال الجدول رقم (1) تطور الإنتاج الصناعي خلال متوسط الفترة الزمنية (2000 □ 2004)، حيث بلغ نحو 26485,36 مليون دولار ، أما متوسط الإنتاج المحلي الإجمالي فقد بلغ خلال الفترة الزمنية (2000 □ 2004) نحو 64002,4 مليون دولار، وتمثل نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي الجزائري نحو 41,38% من إجمالي متوسط الإنتاج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة الزمنية .

أما خلال متوسط الفترة الزمنية (2005 □ 2008) بلغ متوسط الناتج الصناعي الجزائري نحو 60,81% من إجمالي متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة الزمنية .

2 - تطور الاستخدامات الاستثمارية في قطاع الصناعة الجزائري :

يوضح الجدول رقم (2) تطور متوسط الاستخدامات الاستثمارية في قطاع الصناعة خلال الفترة الزمنية (2000 □ 2004) ، (2005 □ 2008) .

الجدول رقم (2) : تطور متوسط الاستخدامات الاستثمارية في قطاع الصناعة خلال الفترة الزمنية (2000 □ 2004) ، (2005 □ 2008) .

الوحدة : مليون دولار

البيان الفترة	متوسط الاستخدامات الإستثمارية في قطاع الصناعة	متوسط الإستخدامات الإستثمارية الإجمالي	%
متوسط الفترة (2000 □ 2004)	113,31	944,25	12
متوسط الفترة (2005 □ 2008)	269,4	1796	15

المصدر : من إجتهد الباحث إعتمادا على :-

- Office national des statistiques¹

2 - Rachid benyoub ; annuaireconomique et social algerie etat
des lieux , kalma communication³ 3eme edition 2006

بلغ متوسط الإستخدامات الإستثمارية الصناعية خلال متوسط الفترة (2000 □ 2004) 113,31 مليون دولار أي بنسبة 12 % من إجمالي الإستخدامات الإستثمارية والتي تمثل 944,25 مليون دولار .

أما خلال متوسط الفترة (2005 □ 2008) بلغ متوسط الإيتخدامات الإستثمارية الصناعية نحو 269,4 مليون دولار تمثل نسبة 15 % من إجمالي الإستخدامات الإستثمارية الإجمالية و التي تمثل نحو 1796 مليون دولار , ويلاحظ أن هناك زيادة في الإستخدامات الإستثمارية خلال متوسط الفترة الزمنية الثانية نظرا لأهمية قطاع الصناعة الجزائرية .

3 - تطور العمالة في قطاع الصناعة

يوضح الجدول رقم (3) تطور متوسط العمالة في قطاع الصناعة الجزائرية خلال متوسط الفترة (2000 □ 2004) ! (2005 □ 2008) .

الجدول رقم (3) : تطور متوسط العمالة في قطاع الصناعة الجزائرية خلال متوسط الفترة (2000 □ 2004) ! (2005 □ 2008) .

البيان الفترة	متوسط عدد العمالة في قطاع الصناعة	متوسط عدد العمالة الكلية الجزائرية	%
متوسط الفترة (2004 - 2000)	1060785	7798412	13,60
متوسط الفترة (2008 - 2005)	1263561	8868804	14,24

المصدر : من إجتهد الباحث اعتمادا على : -

Annuaire statistique de l'algerie :office national des statistique
edition 2008 n°24

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن متوسط عدد العمالة في قطاع الصناعة خلال متوسط الفترة (2004 - 2000) بلغ 1060785 عامل ، تمثل نسبة 13,60 % من متوسط العمالة الكلية الجزائرية و المقدرة نحو 7798412 عامل خلال نفس الفترة الزمنية . أما خلال متوسط الفترة الزمنية (2008 - 2005) بلغ متوسط عدد العمالة في قطاع الصناعة نحو 1263561 عامل ، تمثل نسبة 14,24 % من متوسط عدد العمالة الكلية الجزائرية و المقدر ب 8868804 عامل خلال نفس الفترة الزمنية .

ثانيا : تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية

يلاحظ أن الإتفاقيات التي تم إبرامها قبل سنة 2002 بين الجزائر و المجموعة الأوروبية تركز على الفصل 238 من معاهدة روما و الذي ينص على أنه يمكن للمجموعة الأوروبية إبرام اتفاقيات تعاون مع البلدان غير الأعضاء على أساس المعاملة بالمثل غير أنه نظرا لإعتبارات موضوعية في ذلك الوقت لم تمنح الجزائر أي امتياز للجانب الأوروبي على أساس أنها تدخل في إطار الدعم الأوروبي للجزائر بهدف مساعدتها على الإستعداد للدخول في منطقة للتبادل الحر , عندما تكون إمكاناتها و طاقاتها الإقتصادية قادرة على مزاحمة المنتجات الخارجية .

و على هذا الأساس اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي تدخل في إطار الإلتزام بمبادئ الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و تراتيبتها خصوصا فيما يتعلق بإمكانية منح الأطراف المعنية لبعضها البعض إمتيازات تفضيلية على أن يكون ذلك في نطاق منطقة التبادل الحر و على أن تكتم الإمتيازات الممنوحة قدرا كبيرا من مستوى المبادلات التجارية بين الطرفين ، إذ أنه في خلاف ذلك ، يتم تنظيم المبادلات بين الدول الأعضاء بالإستناد إلى مبدأ المعاملة بالمثل و معاملة الدول الأكثر رعاية .

ثم التوقيع على إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي و التي يقوم بها العمل حاليا سنة 2002 , و تهدف إلى :

حيث تنص المادة السادسة من الباب الثاني من إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي على إقامة منطقة حرة بين الضفتين خلال مرحلة إنتقالية مدتها 12 سنة , إعتبارا من دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ و التي بموجبها إلغاء القيود الكمية على حركة السلع بين الضفتين فور تنفيذ الإتفاق وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة وفقا للشروط التالية 1 :

1فتح الله ولعلو : المشروع المغاربي و الشراكة الأوروبيةمتوسطة ، سنة النشر 1997 ، ص 119

- تفكيك الرسوم الجمركية على الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي و من أية إجراءات ذات أثر مماثل وهذا بعد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ .

- إلغاء الرسوم الجمركية على واردات الجزائر من السلع الصناعية من دول الإتحاد الأوروبي بشكل تدريجي خلال فترة إنتقالية مدتها 12 سنة . و ذلك وفقا لجدول زمنية لثلاث مجموعات سلعية و ذلك بهدف زيادة درجة الحماية الفعلية للصناعة خلال المرحلة الإنتقالية من تطبيق الإتفاق و ذلك من أجل رفع القدرات التنافسية و منح الحكومة الوقت الكافي لتعبئة موارد من مصادر بديلة للإيرادات الجمركية و هذا وفق الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4) : قائمة المنتوجات التي تم الإتفاق بشأنها بخصوص الحقوق الجمركية

القائمة	نوع المنتج	وتيرة الإلغاء	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1	المواد الأولية . معدل الحماية الجمركية يتراوح بين 5% إلى 15% و تشمل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	إلغاء فوري	23%
2	المنتوجات نصف مصنعة و التجهيزات الصناعية التي تشمل 35 % من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1,2 مليار دولار	سنتين بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20 % سنويا	35%

40%	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و يمتد إلى 10 سنوات أي بنسبة 10 %	المنتجات التامة الصنع أو النهائية وتقدر بحوالي 2,3 مليار دولار	3
-----	--	--	---

Source : Revue mutations (CACI) accord d'association
algero-européenne n° 39, année 2002, p33

المجموعة الأولى : تزال الرسوم الجمركية فوراً و هي تخص المواد الأولية التي يتراوح فيها معدل الحماية الجمركية بين 5% إلى 15% حيث تقدر هذه المجموعة بـ 11 مليار دولار.

المجموعة الثانية : تزال الرسوم الجمركية بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بنسبة 20% سنوياً (خلال 5 سنوات) ، و هي تخص المنتجات نصف مصنعة و التجهيزات الصناعية و التي تمثل نسبة 35% من مجموع الواردات من الإتحاد الأوروبي .

المجموعة الثالثة : تزال الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المنتجات التامة الصنع أو النهائية بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بنسبة 10% (خلال 10 سنوات) حيث تمثل هذه المجموعة حوالي 40% من إجمالي الواردات من الإتحاد الأوروبي .

ثالثاً : قيمة التبادل التجاري الصناعي بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي .

من خلال الجدول رقم (5) بلغ متوسط قيمة الصادرات الصناعية الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي نحو 14029 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة الزمنية (2000 - 2004) و هي الفترة التي سبقت دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ، و في خلال الفترة الزمنية (2004 - 2008) بلغت قيمة الصادرات الصناعية الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي نحو

30611 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة الزمنية (2005 - 2008) و هي الفترة التي دخلت فيها إتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

أما قيمة الواردات الصناعية من دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2000 - 2004) بلغت حوالي 7188!6 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة الزمنية ، بينما في الفترة (2005 - 2008) فبلغت قيمة الواردات الصناعية من دول الإتحاد الأوروبي حوالي 14599 مليون دولار كمتوسط خلال نفس الفترة الزمنية .

الجدول رقم (5) : قيمة التبادل التجاري الصناعي بين الجزائر و الاتحاد

الأوروبي قبل دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ

الوحدة : مليون دولار

الواردات				
السنوات	الواردات الإجمالية	الواردات من UE	نسبة الواردات إلى إجمالي UE من الواردات %	نسبة التطور %
2000	9169	5256	57.33	—
2001	9939	5902	59.38	12.29
2002	12010	6733	56.06	14.07
2003	13708	7955	58.03	18.15
2004	18306	10097	55.16	26.93
متوسط الفترة) (2004 - 2000	12626!4	7188!6	56!93	17!86
الصادرات				
السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات إلى UE	نسبة الصادرات من إجمالي UE إلى الصادرات %	نسبة التطور %
2000	22051	13797	62.57	—
2001	19130	12344	64.53	10.53-
2002	18829	12105	64.29	1.93-
2003	24435	14503	59.35	19.80
2004	32083	17396	54.22	19.95
متوسط الفترة) (2000 - 2004	23305!6	14029	60!19	6!822

المصدر : من إجتهد الباحث إعتمادا على :-

- الجزائر بالأرقام الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات ONS

أما نسبة الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي فتقدر ب 60!19 % من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو العالم الخارجي و هذا خلال الفترة (2000 - 2004) بنسبة تطور تقدر ب 6!82 % كمتوسط . أما الواردات من الإتحاد الأوروبي فتمثل نسبة 56!93 % من إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي بنسبة تطور تقدر ب 17!86 % خلال نفس الفترة الزمنية .

الجدول رقم (6) : قيمة التبادل التجاري الصناعي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بعد

دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ

الوحدة : مليون دولار

الواردات				
السنوات	الواردات الإجمالية	الواردات من UE	نسبة الواردات إلى إجمالي UE من الواردات %	نسبة التطور %
2005	20347	11255	55.32	11.47
2006	21453	11729	54.67	4.19
2007	27631	14427	52.21	23.02
2008	39479	20985	53.15	45.46
متوسط الفترة (2008 - 2005)	27227.5	14599	53.61	18.57
الصادرات				
السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات إلى UE	نسبة الصادرات إلى إجمالي UE من الصادرات %	نسبة التطور %
2005	45970	25593	55.67	47.12
2006	54605	28750	52.65	12.34
2007	60151	26833	43.56	8.87-
2008	79298	41268	52.04	53.80
متوسط الفترة (2008 - 2005)	60006	30611	51.01	26.09

المصدر : : من إجتهد الباحث إعتمادا على :-

- الجزائر بالأرقام الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات

بينما خلال الفترة الزمنية (2005 □ 2008) فقد بلغت نسبة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي نحو 51!01% من إجمالي الصادرات وبنسبة تطور تقدر ب26!09% بينما الواردات فقد بلغت نحو 53!61% من إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي بنسبة تطور تقدر حوالي 18!57% كمتوسط خلال نفس الفترة الزمنية.

القسم الثاني : الآفاق المستقبلية لتطوير قطاع الصناعة

بالرغم من النتائج التي أسفرت عنها دراسة و تحليل الوضع الراهن للقطاع الصناعي ، و التي أكدت على تواضع مساهمة القطاع الصناعي خاصة منه التحويلي قبل وبعد دخول إتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ إلا أن هناك بعض المؤشرات و الدلائل الإيجابية التي تجعلنا نتوقع إمكانية حدوث تطور و نمو في النشاط الصناعي بفرعيه (الإستخراجي و التحويلي) في المدى المنظور .

و من أهم هذه المؤشرات هي :

1 - النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها أعمال الإستكشاف و التنقيب عن النفط و الغاز و التي أثبتت إلى الآن عن وجود حوالي 1787 مليون متر مكعب من النفط الخام و حوالي 2414!5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي 2 ، و مع الإستمرار في مواصلة العمل بجهود مكثفة في سائر مناطق الجمهورية و خاصة في تلك التي أثبتت الإستكشافات و التنقيب وجود كميات تجارية من الغاز و النفط ، وذلك بهدف تنمية الإحتياطيات المؤكدة من النفط و الغاز.

2 - إتساع السوق المحلي ، مما يرفع من إحتمال نجاح فرص الإستثمار في المشروعات الصناعية التي تستفيد من إقتصاديات الحجم الكبير .

2وزارة الطاقة و المناخ ، شركة سوناطراك ، برنامج المدى القصير .

و لمزيد من إلقاء الضوء على فرص الإستثمار الواعدة في مختلف أنشطة القطاع الصناعي،
نوضح مايلي :

أولا : إمكانية تطوير الصناعة الإستخراجية .

لقد أثبتت النتائج أن الوضع الراهن للصناعة الإستخراجية غير النفطية لا يزال يعتبر متخلفا سواء من حيث حجم الإنتاج أو وسائل الإنتاج ، أي الثروة الهائلة و الهامة من خامات المحاجر و غيرها غير مستغلة حتى الآن ، و هذا يوضح بأنه خلال السنوات الماضية لم يعط هذا الفرع من الصناعة الفرصة الكافية سواء من جانب القطاع الحكومي أو من جانب القطاع الخاص .

لذلك ، فإن فرص مجال الإستثمار كبيرة و واعدة في مختلف عمليات استخراج الخامات، سواء من حيث إستخراجها أو تجهيزها للإستخدام النهائي لسد متطلبات السوق المحلي منها أو لأغراض التصدير إلى الأسواق الخارجية و خاصة منها السوق الأوروبية .

ثانيا : إمكانية تطوير الصناعات التحويلية .

هناك فرص واعدة لتطوير الصناعات التحويلية و خاصة منها الإستهلاكية ، سواء من خلال إقامة مشاريع جديدة أو من خلال تطوير الصناعات القائمة و خاصة منها القادرة على التصدير ، لذلك فإن الفرص متاحة و كبيرة أمام هذه الصناعات بأن تتوسع و تزيد من الإنتاج للسوق المحلي و للتصدير ، و من المميزات الإضافية التي ستحققها هذه الصناعات تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة نتيجة التوسع الكبير في الإنتاج ، مما سيعزز مقدرتها التنافسية لمنتجاتها في الأسواق المحلية و الأوروبية³.

3 - أحمد تور : الآثار الاقتصادية للعملة و الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، القاهرة 2004 ، ص 43 .

1 - بالنسبة للصناعات البتروكيماوية : فإن الفرص الإستثمارية المستقبلية في هذه الصناعات أيضا إيجابية ، حيث أن الإكتشافات و الدلائل الأخيرة عن إحتياطي الغاز الطبيعي تؤكد بأن هناك مجالا واسعا للصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز ، بالإضافة إلى أن تطور صناعات البتروكيماوية ستشكل في حد ذاتها أساسا يبنى عليه في تطوير صناعات بلاستيكية متنوعة في المستقبل تلي إحتياجات السوق المحلي ، بل وللتصدير لبعض الأسواق الأوروبية خاصة السلع ذات الجودة العالية .

2 - الصناعات الغذائية : لا يزال هناك فرص كبيرة و متنوعة للإستثمار في هذه الصناعات ، فعلى سبيل المثال : إحلال العديد من السلع الإستهلاكية الأساسية الغذائية المستوردة إلى السوق المحلي و من أمثلة هذه الصناعات : تعليب بعض الفواكه و الخضروات ، تعليب الطماطم ، تعليب البقوليات ، تثليج بعض الفواكه و الأعشابإلخ.

أما بالنسبة لتعليب الأسماك فهذه صناعة مميزة سواء من حيث النوعية أو من حيث القدرة العالية على المنافسة في الخارج ، حيث إن هذه السلع (الأسماك) قد أثبتت جودتها العالية و نوعيتها المتميزة في الأسواق الخارجية ، و المطلوب الآن هو العمل على توجيه المزيد من الإستثمارات و خاصة منها المحلية من أجل العمل على تطوير الإنتاج و الإنتاجية ، لكي يتم إستغلال ما يتوفر في البلاد من ثروة سمكية هائلة غير مستغلة سواء كانت من أسماك السطح أم من أسماك الأعماق ، وذلك من خلال إنشاء منشآت صناعية جديدة ، و في نفس الوقت إستغلال المنشآت الموجودة في منطقتي بوهارون و بوسماعيل ولاية تيبازة مثلا و ذلك من خلال تطوير طريقة الإنتاج (المستوى التكنولوجي) و الأداء و توسيع الطاقة الإنتاجية .

3 - إمكانية تطوير الصناعات الصغيرة (الصناعات المتزلية) : بلا شك أن الصناعات الصغيرة و على رأسها الصناعات المتزلية التي يقوم بها أفراد الأسرة ، من الأنشطة الهامة و التي يتعين على الدولة و القطاع الخاص و الجمعيات التعاونية بذل كل الجهود اللازمة لتشجيعها ،

بل و المساعدة في توزيع منتجاتها لما لذلك من نتائج إيجابية و هامة سواء من حيث زيادة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام الصناعي ، و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد ، او من حيث المساهمة في خلق وظائف جديدة و بالتالي تشغيل العديد من الأفراد مما يخفف من حدة البطالة و يزيد من معدل مشاركة المرء في قوة العمل .

بمعنى آخر ، من أجل تخفيض الصعاب و التحديات التي تواجه قطاع الصناعة من جهة ، و استغلال الفرص الإستثمارية المتاحة و الواعدة من جهة أخرى ، و بالتالي تحقيق هدف تنويع هيكل الإنتاج ، لا بد من الدفع بطاقات و قدرات قطاع الصناعة (الإستخراجية و التحويلية) باعتباره قطاعا قادرا على تحقيق نمو مرتفع وخلق فرص عمل جديدة و تنويع قاعدة الصادرات ، و هذا في الحقيقة يتطلب إتخاذ الإجراءات التالية ⁴.

أولا : في مجال الصناعات الإستخراجية .

1 - استمرار تشجيع أعمال الإستكشاف و التنقيب عن النفط و المعادن في مناطق جديدة و الترويج للإستثمار في المناطق التي كشفت التكنولوجيا عن وجود كميات من الذهب و الفضة و الحديد و الألومنيوم و البلاتين و النحاس و اليورانيوم و استغلال الرخام و الغرانيت و غيرها .

2 - تشجيع الإستثمار في استغلال الغاز الطبيعي و الأنشطة المرتبطة به و التوسع في استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية و في كافة الأغراض المنزلية و الصناعية و غيرها كبديل نظيف للطاقة و البحث عن أسواق خارجية لتصديره و الانتفاع من عوائده في تمويل المشاريع الإقتصادية و الإجتماعية .

4 تقرير الإجهادات الإقتصادية الإستراتيجية 2003 □ 2004 ، مركز الدراسات و السياسات الإستراتيجية ، القاهرة ، جانفي 2004 .

ثانيا : في مجال الصناعات التحويلية .

- 1 - إنشاء و تطوير الهياكل الأساسية اللازمة لتحفيز الإستثمار الصناعي و في طليعتها الطاقة الكهربائية والمياه و شبكة الطرق و وسائل النقل و خدمات الإتصالات و مؤسسات التدريب الفني و المهني و غيره .
- 2 - استقطاب الإستثمارات في المشروعات الصناعية المعتمدة على المدخلات الأولية و الوسيطة المحلية أو ذات الكثافة العمالية نتيجة الميزة النسبية التي يمكن أن تحقق لها الربحية و المقدرة التنافسية محليا و خارجيا.
- 3 - توفير التمويل الميسر للمشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة لدورها الهام في خلق فرص العمل و التخفيف من الفقر و البطالة .
- 4 - الإهتمام بالمواصفات و المقاييس كأداة لحماية المستهلك من ناحية و متطلب لازم لشروط التنافس في ظل اقتصاديات العولمة من ناحية أخرى .
- 5 - توفير الحوافز و المزايا اللازمة لتشجيع وزيادة نصيب الصادرات الصناعية .
- 6 - تشجيع الإستثمار في صناعة نظم المعلومات و تقنياتها و استخدامها كمنشآت واعد و لازم لضمان تنافسية الصناعة المحلية .

الخلاصة :

إن الإنتاج في قطاع الصناعة و خاصة منه الصناعة الإستخراجية (عدا النفط) لا يزال يعتبر متخلفا سواء من حيث الإستكشاف أو التنقيب أو الإستغلال بالرغم من أن الشواهد و الدلائل تشير إلى أن البلاد غنية بالمعادن و الخامات و التي يمكن أن يكون لها دور هام ليس فقط كمصدر للدخل و العمالة ، بل و كأساس تقوم عليه سلسلة واسعة النطاق من الصناعات و الأنشطة الأخرى المرتبطة بها .

و هذا في الحقيقة ما هو إلا إنعكاس للتحديات التي لا يزال منها قطاع الصناعة و خاصة الصناعة التحويلية و الإستخراجية غير النفطية و التي من أبرزها : ضعف البنية التحتية، اعتماد معظم الصناعات المحلية على المواد الأولية المستوردة ، صعوبة الحصول على التمويل و خاصة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، عدم الالتزام بالمقاييس و المواصفات العالمية ، مشاكل الأراضي و عدم قدرة القضاء على حل المشاكل بسرعة .

و على هذا الأساس خلصت هذه الدراسة إلى أنه لا بد أن تتخذ خطوات و إجراءات فعالة لمواجهة التحديات و الصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي حاليا و التي من المتوقع لها أن تستمر في المستقبل المنظور ، و مع تزايد الإتجاه نحو العولمة و تحرير التجارة الخارجية فإن حدة هذه المشاكل و الصعوبات ستزداد في المستقبل ، وبالتالي تكون النتيجة النهائية المزيد من الآثار السلبية في مختلف الأنشطة الصناعية و خاصة منها التحويلية ، و من أهم هذه الخطوات:

1 - التوجه نحو تنفيذ إصلاحات هيكلية حقيقية في الإقتصاد الوطني بشكل عام وفي القطاع الصناعي بشكل خاص و هذا في الحقيقة يتطلب تعبئة الموارد البشرية و المالية و التمويلية (عامة و خاصة) ، و حسن توجيهها و استغلالها ، و إزالة جميع العقبات الراهنة التي تواجه القطاع الصناعي و ذلك ضمن الخطط و الإستراتيجيات التنموية المستقبلية .

2 - لا يزال القطاع الخاص يحتاج إلى المزيد من الدعم سواء في ميادين الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي أو منح التسهيلات و الإعانات و الإعفاءات. بمعنى آخر ، لا بد من إعطاء دور متعاظم للقطاع الخاص و العمل على تحسين الأداء في المنشآت العامة و الخاصة و ذلك من خلال تقييم الوضع الصناعي الراهن من حيث الحجم و الخصائص و حجم الموارد المحلية المستغلة و إمكانيات و أساليب تعبئتها و استغلالها الإستغلال الأمثل .

3 - ضرورة تعزيز علاقات الترابط و التشابك بين مختلف القطاعات الأولية و القطاع الصناعي .

إن المرحلة المستقبلية تحتم اتخاذ خطوات و إجراءات فعالة من أجل تخفيض و حل المشاكل و الصعوبات التي تواجه قطاع الصناعة ، وبالتالي تساعد في التوسع في القاعدة الإنتاجية للعديد من السلع التي تتوفر لها المواد الخام محليا و الصناعات ذات الكثافة العمالية، مستفيدين من الميزة النسبية للموارد الطبيعية و توفر القوى العاملة .

إن ما يجب أن ندركه هو أن قطاع الصناعة و خاصة منه الصناعة التحويلية يعد من القطاعات الهامة و الأساسية للمساهمة في تحقيق النمو الحقيقي المستدام في الجزائر ، حيث يعزز القدرات التكنولوجية ، و يعجل في تنويع الإنتاج و الصادرات ، و يوطد الروابط بين القطاعات و بين الصناعات المختلفة .

الملخص باللغة الأجنبية :

L'algerie se presente comme un pays dote de grande richesses , eu egard a ses ressources petrolieres et gazières existantes , ou encore celles don't l'existence sur de nouveaux bassins petroliferes , et encore de mise en exploitation .

Sa richesse reside egalement dans l'existence d'un formidable marche de consommation interieur, en mesure d'absorber aussi bien les produits industriels que d'autres services .

L'emplacement geographique de l'algerie(au Carrefour de voies de communication mondial),lui permet un acces privilegie aux principaux marches internationaux et notamment europeens.

L'étude se compose de deux parties principales: La première section comprend l'étude et analyser les performances du secteur industriel entre les deux périodes (2000 - 2004), (2005 - 2008), et en termes de croissance, la contribution du secteur au produit intérieur brut et de l'emploi et la valeur du commerce sur le secteur industriel avec l'Union européenne avant et après l'accord de partenariat entre l'Algérie et l'Union européenne en Atid Section II: comprend les perspectives d'avenir et d'identifier les opportunités d'investissement prometteuses dans diverses activités industrielles, et enfin de déterminer les étapes et les mesures efficaces, tous dans le but de développer et d'exploiter ressources disponibles dans le secteur industriel de contribuer à la réalisation d'une croissance économique plus forte

المراجع

- 1 - الديوان الوطني للإحصائيات ONS .
- 2 - الجمهورية الجزائرية , وزارة الطاقة و المناجم , شركة سوناطراك , برنامج متوسط المدى .
- 3 - أحمد نور : الآثار الاقتصادية للعولمة و الإجتماعية , مكتبة الأسرة , القاهرة 2004.
- 4 - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2003 □ 2004 , مركز الدراسات و السياسات الإستراتيجية , القاهرة , جانفي 2004 .
- 5 - فتح الله ولعلو : المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية , دار الحداثة , سنة النشر 1997 .
- 6- Revue mutations (CACI) accord d'association algero-européenne n° 39, année 2002, p33.
- 7 - Rachid benyoub ; annuaire économique et social algérie état des lieux , kalma communication 3eme édition 2006.